

الباب الثامن

متابعات خبرية

- ١- هل يقبل العراق «زكاة» الشعب الكويتي؟
- ٢- الكويت واليمن.. عودة العلاقات تنضج على «نار هادئة»!
- ٣- قصة «أبو غيث» الكويتي المتحدث باسم القاعدة.
- ٤- توقعات بمواجهة ساخنة بين الحكومة والبرلمان.
- ٥- ثقافة المصالحة مع شعب العراق.
- ٦- مجلس الأمة يعلن الهدنة مؤقتاً.
- ٧- تعيينات «الأسرة الحاكمة».. حديث مؤجل.
- ٨- أولويات سياسة إيران الخليجية ورسائل شمخاني الثلاثة.
- ٩- اتفق الكويتيون على ألا يتفقوا.
- ١٠- الكويت تعيش على ذكرى أسراها.
- ١١- الكويت على صفيح ساخن بسبب العقوبات والتعذيب واللجان الخيرية.
- ١٢- اعتذار البغدادي يعلن الهدنة بين الإسلاميين والليبراليين.
- ١٣- ملفات ساخنة على مائدة مجلس الأمة.
- ١٤- تحركات لإعلان الأحزاب السياسة في الكويت.
- ١٥- الكويت تستورد مياه الشرب من إيران.
- ١٦- مبارك في الكويت اليوم.
- ١٧- أمير الكويت يستقبل أول مبعوث لعرفات.
- ١٨- مسئلون سوريون ينفون توسط دمشق بين بغداد والكويت.
- ١٩- مواقف مصر المشرفة تحظى بتقدير الكويت قيادة وشعباً.



هل يقبل العراق «زكاة» الشعب الكويتي؟!

إذا كان العراقيون قد رفضوا فتح حدودهم لقوافل المعونات الإنسانية القادمة من السعودية ، فهل يقبلون بأن يتبرع لهم الكويتيون بزكاة الفطر هذا العام؟ السؤال فجرته فتاوى عدد من علماء الدين الكويتيين والذين اعتبروا أن الشعب الكويتي أول بمساعدة الشعب العراقي من أى بلد آخر داعين إلى إرسال زكاة الفطر في الكويت لصالح الشعب العراقي المحاصر .

وكان بعض علماء الدين الكويتيين قد تلقوا مئات الأسئلة حول شرعية التصديق على شعب العراق خلال الحصار ، وتصدى للإجابة عن هذه التساؤلات الشيخ الدكتور عجيل النشمي عميد كلية الشريعة السابق ، مؤكداً أن الشعب العراقي أولى بالصدقات ، وداعياً الأثرياء الكويتيين إلى أن «تسخو أيديهم» على إخوانهم المنكوبين في العراق .

عالم الشريعة الكويتي لم يتوقف عند هذا الحد ، بل حث اللجان الخيرية الكويتية على أن تلتفت إلى توجيه الزكاة والصدقة إلى الجيران من أهل العراق ، وفي نفس الوقت تبني الدعوة نفسها الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق رئيس وحدة البحوث العلمية بجمعية إحياء التراث الإسلامي ، داعياً المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرسال صدقاتهم إلى الشعب العراقي على أن تكون هذه الزكاة في صورة أطعمة فقط . بينما يعتبر الكويتيون هذه الفتاوى نقلة نوعية في موقفهم من العراق يرى مراقبون أن بغداد قد تستفزها هذه الدعوات وتفسرها بطريقة ملتوية على أنها سخيرية من الوضع العراقي تحت الحصار ، ويضيف المراقبون : إن النظام في العراق رفض من قبل المعونات الإنسانية القادمة إليه من شعب المملكة العربية السعودية ، فهل يمكن أن يقبل بزكاة الكويتيين؟!

مجلة «الأهرام العربي»

١٦ ديسمبر ٢٠٠٠



الكويت واليمن.. عودة العلاقات تنضج على «نار هادئة»!

بالزيارة التى قام بها الدكتور أبو بكر القربى وزير الخارجية اليمنى إلى الكويت، واختتمها يوم الاثنين الماضى؛ تكون العلاقات بين البلدين قد قطعت شوطا جديدا إلى الأمام. . ليس هو المأمول تماما بالنسبة لليمنيين، إلا أنه فى المحصلة النهائية، «لا بأس به». لقد كان اليمنيون يبحثون عن تعاون اقتصادى واسع مع الكويت يعيد العمالة اليمنية إليها بعد أن تراجعت أعدادها من ٥٤ ألفا قبل الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ إلى أربعة آلاف شخص حاليا. . كما كانوا يأملون فى زيادة حجم الاستثمارات الكويتية فى اليمن. .

وبينما تحقق لهم الأمر الثانى إلا أن الأمر الأول ما زال يواجه صعوبات فى ظل الرفض الشعبى الكويتى الصارم، لإعادة الاستعانة بالعمالة من الدول التى أطلق عليها سابقا دول «الضد» وهى الدول التى يرى الكويتيون أنها وقفت إلى جانب العراق فى غزوه للكويت، ومن بينها اليمن.

قبل بدء الزيارة بأيام، انتقد العديد من المحللين السياسيين الكويتيين تصريح الرئيس اليمنى على عبد الله صالح -لدى لقائه الوفد الثقافى الكويتى على هامش ندوة «مستقبل العلاقات الكويتية- اليمنية» التى عقدت بمدينة صنعاء يومى ٧ و٨ أغسطس الماضى ضمن الأسبوع الثقافى الكويتى -إذ وصف الرئيس اليمنى الموقف اليمنى من الغزو العراقى للكويت بأنه «سحابة صيف» فقد اعتبر المراقبون الكويتيون هذا الوصف «تبريرا سطحيا للموقف اليمنى الرسمى المنحاز للنظام العراقى»، مشيرين إلى أنه يقلل من تأثير هذا الموقف على الحقوق الأساسية للدولة ضحية العدوان (الكويت)، وعلى استقرارها، واقتصادها، وحتى بقائها، مؤكداين أنها كانت «سحابة ملوثة ولا تزال آثارها باقية على شعبها».

ودعا هؤلاء المراقبون الحكومة الكويتية إلى التأنى عند اتخاذ قراراتها السياسية فى شأن عودة العلاقات اليمنية- الكويتية. . ويبدو أن الحكومة قد استجابت لهذه الروية، وأمسكت



بالعصا من المنتصف . واختتمت زيارة الوزير اليمني - التي تعد أول زيارة له إلى الكويت منذ تسلمه منصبه في مايو الماضي - باتفاق الجانبين على إنشاء لجنة كويتية - يمنية مشتركة برئاسة وزيرى خارجية البلدين وليس رئيسى الوزراء فيهما ، أو من ينوب عنهما .

كما اتفق الجانبان على أن يقدم الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية قرضا بقيمة ٧٠ مليون دينار كويتى (الدينار أكثر من ثلاثة دولارات أمريكية) ، وذلك على مدى خمس سنوات ؛ بهدف تمويل مجموعة من المشاريع التنموية اليمنية .

وحول موضوع استعانة الكويت بالعمالة اليمنية كان من الواضح أن محادثات الجانبين لم تسفر عن شىء محدد فى هذا الصدد ، واكتفى الجانب الكويتى بطمأنئة الجانب اليمنى إلى أنه «لا شىء يمنع عودة العلاقات اليمنية إلى الكويت ، وأنه متى احتاجت الكويت لليد العاملة فسوف تطلبها من اليمن» .

لقد ألح اليمنيون على موضوع المشاركة بين البلدين ، ومستقبل علاقات مبنى على المصالح ؛ مشيرين إلى أن رجل الشارع فى اليمن يتحدث عن الكويت ، وكلية الطب التى بناها أمير الكويت على مساحة ٣٠ ألف متر ، وأنها صرح معمارى عملاق من النادر تكراره فى المنطقة ، وكذلك يتحدث عن المستشفى الكويتى . . إلخ . . مشيدين بإعادة جدولة الديون المستحقة للكويت على اليمن .

وفى المقابل ، اكتسبت الكويت نصيرا قويا لها فى دعوتها العراق إلى إطلاق سراح الأسرى والمفقودين الكويتيين ، وقال الوزير اليمنى : «الأسرى الكويتيون يمثلون هما لليمن كما يمثلون هما للكويت» ، وأشار إلى أن الرسالة الشفوية التى كان يحملها من الرئيس اليمنى إلى أمير الكويت ، قد تطرقت إلى جهوده لدى العراق من أجل إطلاق سراح هؤلاء الأسرى» .

وأكدت اليمن أنها مستعدة للقيام بأى نوع من أنواع الجهود فى هذا الموضوع ، مستجيبة فى الوقت نفسه للرؤية الكويتية التى ترى ألا يخرج أى جهد فى هذا الإطار عن قرارات مجلس الأمن الصادرة فى هذا الصدد ، وأن الكويت لا تقبل بأى مبادرة لا تطبق صلب القرارات الدولية ، وهو قرار مجلس الأمن .



وإجمالاً يمكن القول إن زيارة وزير الخارجية اليمنى قد أسهمت فى دفع العلاقات اليمنية-الكويتية، التى خططت فى السنوات الخمس الأخيرة خطوات كبيرة لإزالة ما يمكن وصفه بسوء التفاهم، إن لم يكن الجفاء والفتور، نتيجة الغزو العراقى للكويت، حيث شهدت إعادة فتح السفارة اليمنية فى الكويت، وإرسال أول سفير كويتى إلى اليمن العام الماضى بعد نحو عشر سنوات من القطيعة الكاملة.

جريدة «الأهرام»

١ سبتمبر ٢٠٠١





قصة «أبو غيث» الكويتي المتحدث باسم القاعدة

تشير أرقام أجهزة الأمن الكويتية، إلى أن هناك نحو ١٨ مواطنا كويتيا يعيشون في أفغانستان حاليا، ويندرجون تحت إطار جبهة معارضة كويتية مقرها أفغانستان، ولا تستهدف الوصول إلى نظام الحكم في الكويت، وإنما الجهاد ضد الأمريكيين واليهود ومن يحالفهم. . . حسب ادعاءاتهم! وذكرت مصادر أمنية أن المواطنين الكويتيين الثمانية عشر، ربما يكونون مندرجين -بتنظيمهم الكويتي- في إطار منظمة «القاعدة» والتحالف في مواجهة التحالف الصهيوني -الأمريكي، اللذين يقودهما أسامة بن لادن في أفغانستان، مشيرة إلى أن ظهور سليمان «أبو غيث» وهو مواطن كويتي بجوار بن لادن يعد مؤشرا على ذلك وطبقا لتقارير أجهزة الأمن الكويتية، فإن سليمان أبو غيث من مواليد عام ١٩٦٢، وقد عمل مدرسا بمدسة العسوسى بالكويت حتى نهاية العام الدراسي الماضي (٢٠٠٠م) وقد تدرج في الإمامة والخطابة في مساجد منطقة الرميشية القريبة من العاصمة الكويت، إلى أن تم إيقافه عن الإمامة والخطابة قبل ثلاثة أعوام بسبب مخالفته المستمرة لللائحة الخطابة، وخروجه عن موضوع الخطبة باستمرار. وأشارت التقارير الأمنية إلى أن «أبو غيث» غادر الكويت في بداية صيف هذا العام، وتوجه إلى باكستان حيث تقيم زوجته وأبنائه، بينما استقر هو في قندهار بأفغانستان وتذكر أجهزة الأمن، أن سليمان أبو غيث عرف بأنه صاحب آراء متطرفة، إلا أنه لم ينتم إلى أى مجموعة أو تنظيم سياسى محلى، كما أنه جاد فى آرائه، ولا يرى شرعية للعمل السياسى، وقد أصدر عقب انفجارات ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة فتوى -من مقره فى قندهار- بوجوب «الجهاد ضد اليهود والأمريكيين ومن يحالفهم».

وفى الشريط المسجل الذى بثته قناة الجزيرة «الفضائية» أمس الأول الأحد، جذب النظر تقديم سليمان أبو غيث نفسه على أنه «الناطق الرسمى باسم القاعدة» وظهر على يساره أسامة بن لادن قائد القاعدة، إضافة إلى أيمن الظواهري مساعدة أسامة بن لادن.

جريدة «الأهرام»

٩ أكتوبر ٢٠٠١



توقعات بمواجهة ساخنة بين الحكومة والبرلمان بسبب بعض المراسيم الأميرية



يفتح الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بعد غد الدورة الجديدة لمجلس الأمة وسط توقعات بنذر مواجهات ساخنة بين الحكومة والبرلمان من جراء صدور عدد من المراسيم فى غياب المجلس . وكان أمير الكويت قد أصدر مرسوماً بمنح المرأة الكويتية حق التصويت والترشيح مما أثار انتقادات بعض أعضاء مجلس الأمة بدعوى عدم دستوريته بالإضافة إلى إصدار مرسوم خاص بالموازنة -تضمن رفع أسعار البنزين وبعض الخدمات مما اعتبره البعض بمثابة مساس بمحدودى الدخل .

ويلى افتتاح دور الانعقاد الجديدة إلقاء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء خطاباً يتضمن التوجهات الرئيسية للحكومة فى المرحلة القادمة خاصة إزاء قضايا الإصلاح الاقتصادى وتقديم الخدمات والأمن الخارجى كما سيتم انتخاب اللجان الدائمة لمجلس الأمة وأمين سر المجلس .

جريدة «الأهرام»

٢٤ أكتوبر ١٩٩٩



ثقافة المصالحة مع شعب العراق



«ثقافة المصالحة» مصطلح صار متداولاً على ألسنة المثقفين والأكاديميين الكويتيين في السنوات الأخيرة، والمقصود به المصالحة مع الشعب العراقي، والتقارب معه، لكن هؤلاء المثقفين والأكاديميين، وحتى الرسميين، يحرصون على التفريق بين النظام العراقي وبين شعب العراق، وبينما يحملون الأول المسؤولية الكاملة عن الاحتلال العراقي للكويت، فإنهم يبرئون الثاني من هذه الجريمة، ويبدون التعاطف الشديد معه، خاصة في ظل الحصار الاقتصادي الذي يتعرض له، والانسداد السياسي الذي يعاني منه، والتأزم الاجتماعي الذي يكاد يلاحق مخلف طبقاته.

في البداية يقول الدكتور سليمان إبراهيم العسكري رئيس تحرير مجلة «العربي» الكويتية بعد عقد من الزمن، هل أصبح نهج «ثقافة المصالحة» مقبولاً في الوسط الكويتي والعربي؟ وللإجابة عن هذا التساؤل لابد من التمييز أولاً بين مصالحة شعبية ومصالحة رسمية، وفي ضوء هذا التمييز يمكن الإشارة إلى أن هناك بوادر إلى إمكان البدء في مصالحة شعبية.

ويضيف: لا نريد أن نقول: عفا الله عما سلف ولكننا نسعى إلى مصالحة حقيقية تقوم على أسس شعبية توضح أسباب ما حدث، وتضع آلية قانونية لعدم تكراره، فهل يمكننا ذلك مشيراً إلى أن انعقاد ندوة مستقبل العلاقات الكويتية-العراقية في العام الماضي بالكويت، باعتبارها أحدث مظاهر تلك المبادرات للمصالحة الشعبية بين البلدين.

ويقول: مثل هذه الندوة: وما حوته من مناقشات مفتوحة وروح ديمقراطية حقيقية مع تنوع في تيارات الفكر المشاركة على مستوى المثقفين الكويتيين والعرب أو المثقفين الممثلين للتيارات السياسية والثقافية والعراقية، إنما يعد مؤشراً واضحاً على أن الواقع العربي بات مهياً لهذا النوع من التحرك.



دعوة للانفتاح:

ومتفقاً مع الرؤية السابقة يؤكد الدكتور غانم النجار مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية فى جامعة الكويت أهمية «الانفتاح على العرب العراقى بكل فئاته وإقامة علاقات واسعة معه، إضافة إلى الاستمرار فى توضيح موقف الكويت الذى يفرق بين الشعب ونظامه الحاكم».

وفى هذا الصدد طالب الدكتور النجار فى ندوة مستقبل العلاقات مع العراق التى نظمها المركز بإنشاء لجنة صداقة كويتية-عراقية لوضع تصوراتها بالنسبة لمستقبل العلاقات بين الطرفين مؤكداً أن السياسة الخارجية الكويتية بدأت تتغير بشكل إيجابى ملحوظ «فالبداية بسياسة واضحة تجاه العراق والتفريق بين الشعب والنظام العراقى، يؤكد أن الكويت ليس لها علاقة بشأن الضربات الأمريكية ضد العراق، وهو تحرك إيجابى بالنسبة للوضع فى الكويت».

وعلى المنوال نفسه، دعا الباحث السياسى الكويتى سامى الفرج- فى الندوة المشار إليها- إلى معرفة كيف ينظر العراقيون إلى الكويتيين، «لكون العلاقات المستقبلية تركز على العلاقات بين الشعبين مشدداً على أن المصلحة هى الأساس، وداعياً أيضاً إلى إقامة أسبوع عاقى فى الكويت تعرض فيه المنتجات الثقافية العراقية، كى يعى العراقيون أننا لسنا ضدهم».

ومن جهته يؤكد الدكتور شملان العيسى أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت ضرورة «التركيز فى الوقت الحالى على مسألة رفع المعاناة عن الشعب العراقى . . وأن تبادر الدبلوماسية الكويتية إلى الانفتاح عليه فى جميع المجالات: «الثقافية والاجتماعية والإنسانية مع إظهار العامل الإنسانى الذى يتحلى به الشعب الكويتى تجاه الشعب العراقى».

هذه الدعوات من مثقفين وأكاديميين كويتيين إلى المصالحة والانفتاح على الشعب العراقى تجد صداها على المستوى الرسمى والسياسى من خلال دعوة ماثلة يطلقها الشيخ فيصل المالك الصباح وكيل وزارة الإعلام إلى وضع برنامج مدروس بهدف



التخفيف من قسوة الظروف الظالمة التي يعاني منها الشعب العراقي الشقيق، وكذلك على مستوى العمل الخيري الشعبي، عبر المساعدات المتنوعة التي تحرص الجمعيات الخيرية الكويتية وفي مقدمتها جمعية الهلال الأحمر الكويتي واللجنة الكويتية المشتركة للإغاثة، على إرسالها للشعب العراقي خاصة في الشمال، وعبر بعض المنظمات الدولية أحياناً، وهكذا تتجذر ثقافة المصالحة مع الشعب العراقي في الكويت. . ويبقى رصد رد فعل هذا الشعب العراقي لهذا النهج.

جريدة «الأهرام»

٢٥ أغسطس ٢٠٠١





مجلس الأمة يعلن.. الهدنة مؤقتاً!



يحلّو للبعض أن يصف الكويت بأنها «كائن برلمانى» إذ تستمد الحياة السياسية نسبة كبيرة من زخمها، وراثتها، وتجدها، من وجود مجلس الأمة (البرلمان، ونشاطه، وجلساته، التى تقدم أبرز دليل على مدى ما تتمتع به الكويت من ديمقراطية، وحرية فى الرأى والتعبير، وهو ما يبدو أن مصداقيته تتعزز، مع بدء دور الانعقاد الرابع، من الفصل التشريعى التاسع، يوم الإثنين الماضى، بما يحمل على جدول أعماله من ملفات، وموضوعات وقضايا ساخنة وشائكة ومثيرة.

لم تنطلق الصيحات التى أطلقها - فى افتتاح دور الانعقاد المذكور - كل من الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح نائب الأمير وولى العهد، إلى الاستمساك بالوحدة الوطنية، والشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية، إلى تعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وجاسم الخرافى رئيس مجلس الأمة إلى أتباع أسلوب حوار موضوعى الطرح، علمى المحتوى . . لم تنطلق تلك الصيحات والدعوات من فراغ، ذلك أن كل المؤشرات كانت تشير إلى أن الدورة البرلمانية الجديدة مرشحة لأن تشهد استقطاباً حاداً فى التوجهات، واختلافاً بينا فى الآراء، إزاء القضايا والملفات المقرر أن تبحثها هذه الدورة، استناداً إلى ما أعلنته الكتل البرلمانية المتعددة فى هذا الصدد من برامج وأولويات تتباين فيما بينها، وتندر بوضع أكثر من وزير على منصة الاستجواب، وليس مجرد الاختلاف فقط.

وبالنسبة للحكومة: فإنها تتعرض لضغوط محلية تطالبها بالاستمرار فى الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، لتحسين الاقتصاد، وإعادة هيكلته . . كما أن هناك ضغوطاً مالية كبيرة عليها، ذلك أن هبوط أسعار النفط فى شهر سبتمبر الماضى إلى ما بين ١٨ إلى ١٩ دولاراً، يكاد يعرض الحكومة لازمة مالية، نظراً لأن كلفة الباب الأول من الميزانية الخاصة بالنفقات والرواتب، بدأت ترتفع بشكل كبير فى السنوات الأخيرة بسبب ضغوط مجلس الأمة عليها، لتوظيف العمالة الوطنية.



ومن هنا يأتي سعى الحكومة القوي إلى إقرار جملة إصلاحات اقتصادية تقشفية، أهمها فرض الرسوم على المواطنين، وتعديل الضرائب على دخولهم، وذلك إضافة إلى مشروع قانون تطبيق العقوبات الشرعية الذي أعلن الشيخ صباح الأحمد - صراحة - رفض الحكومة له. وتدرك الحكومة - بشكل جلي - في هذا الصدد، أن دور الانعقاد الحالي هو الدور الأخير لمجلس الأمة فعليا، أما دور الانعقاد المقبل، فسيكون كما جرت العادة، مغازلة الناخبين، ومحاولة استقطاب أصواتهم استعدادا لانتخابات عام ٢٠٠٣، ولذا فإنها أمام مفترق طرق، يجعلها ترمى بكل ما في سلتها باتجاه أهم ما تتطلع إليه منذ بدء أعمال برلمان عام ١٩٩٩ م.

أما «الكتلة الإسلامية» عمدت إلى أسلوب التهدئة، لا سيما في ظل الظروف الدولية الراهنة، والإجراءات المحلية الهادفة لتنظيم العمل الخيري، وقد أكدت - على لسان عضوها البارز الدكتور وليد الطبطبائي - عدم وجود أي من الاستجابات لديها لأي وزير.

ويبدو أن الكتلة قد صرفت النظر عن المضي قدما في سعيها الحثيث لاستصدار قانون من مجلس الأمة بإشهار الأحزاب السياسية في الكويت، نظرا للظروف التي تمر بها البلاد حاليا، وحاجتها إلى الالتحام الوطني، وعدم رفع دعاوى تؤدي إلى تفتيت الصف الوطني، وهو ما يمكن أن يسفر عنه - بشكل واضح - طرح هذا الموضوع حاليا.

كذلك يبدو أن الكتلة سوف تكون مضطرة إلى عدم التصعيد بالنسبة لمقترح قانون تطبيق العقوبات الشرعية. . في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل عن نياتها في استجواب الدكتور مساعد الهارون وزير التربية وزير التعليم العالي، على خلفية بطء في تنفيذ قانون منع الاختلاط في الجامعة حسبما ترى، وهو استجواب كثيرا ما هددت به.

الخلاصة: إن الكويت تعيش لحظة فارقة في حياتها، بين ما مضى، وما هو قادم، وأن افتتاح دور تشريعي لبرلمان حقيقي، يحتاج من الجميع إلى التصرف بروح المسؤولية.

جريدة «الأهرام»

٢٠ أكتوبر ٢٠٠١



تعيينات «الأسرة الحاكمة».. حديث مؤجل!

بالرغم من أن الموضوع دقيق وحساس . . فإن الحديث فيه كان ختاماً للجلسة قبل الأخيرة لمجلس الأمة الكويتي يوم ٢٧ يونيو الماضي ، وما زالت أصداؤه تتردد حتى اليوم ، سواء في صورة تصريحات وحوارات صحفية يجريها أبناء الأسرة الحاكمة أنفسهم ، أو فيما يتتوى عبد الله النيارى عضو مجلس الأمة القدير ، ومفجر الموضوع ، من طرحه مرة أخرى مع بداية دورة الانعقاد المقبل للمجلس يوم ١٥ أكتوبر المقبل!

الموضوع هو تعيينات أبناء الأسرة الحاكمة فى المناصب القيادية بالكويت ، وهو ما فجره النائب فى تلك الجلسة ، ثم انضم إليه لاحقاً النائب مشارى العصيمي ، منتقدين -فجأة- تعيين عدد من أبناء الأسرة فى مناصب إدارية دون معايير واضحة ، وعلى حساب تكافؤ الفرص والعدالة بين المواطنين ، وهو ما جعل الشيخ جابر المبارك وزير الدفاع ، والشيخ أحمد الفهد وزير الإعلام ، يردان بمطالبة المحتجين بحاسبة أبناء الأسرة على أدائهم لا على أسمائهم ، وشدد الأخير على أن أبناء الأسرة يخضعون للقانون مثل سائر المواطنين فمنهم من نجح ، ومنهم من عوقب ، ومنهم من استجوب

وطرح الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ، فى لقاءه برؤساء تحرير الصحف المحلية يوم الثانى من يوليو الحالى ، الموضوع بالقول : «إن أبناء الأسرة شأنهم شأن كل فرد فى هذا البلد ، وهم موجودون فى السلكين المدنى والعسكرى كغيرهم من الموظفين ، ومن حقهم أن يعيشوا مثل غيرهم» ، مستدركا بالقول «عندما يتعلق الأمر بالتعيينات فى المراكز القيادية فالكفاءة هى المعيار وليس الاسم» .

وحسب المادة الرابعة من الدستور الكويتي ، فإن الحكم فى البلاد : «إمارة وراثية فى ذرية مبارك الكبير بإطلاق» وهو حق جوهرى وكبير للأسرة الحاكمة ، يسلم به الكويتيون تسليماً طوعياً دون إكراه . . فيما تنص المادة رقم (٥٦) من الدستور على «جواز أن يكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم» الأمر الذى يتيح



لأبناء الأسرة الحاكمة المشاركة فى الوزارات ، غير أن المذكرة التفسيرية للدستور ، رأت «عدم جواز ترشيح أنفسهم (أبناء الأسرة) فى الانتخابات حرصا على حرية هذه الانتخابات من جهة ، ونأيا بالأسرة الحاكمة عن التجريح السياسى الذى قلما تتجرد منه المعارك الانتخابية من جهة ثانية .

والمواقع أن اعتراضات البعض على تعيينات أبناء الأسرة الحاكمة فى المناصب القيادية بالدولة ، لا تنصب على المبدأ المكفول دستوريا ، ولكن على آلية التنفيذ . . وحسب عبد الله النيارى فإن إثارة قضية التعيينات نابعة من الحرص على المصلحة الوطنية ، والعلاقة المميزة بين المواطنين وإخاء الأسرة ، نافيا بشدة أن تكون إثارة هذا الموضوع تقع ضمن المناورات السياسية ، أو تسجيل المواقف «بل هى عمل وطنى يضمن استقرار البلاد ، ومصصلحة الأسرة ، وحفظ حقوق المواطنين جميعاً» على حد قوله .

وبصر النائب عبد الله النيارى ، وقد انضم إليه هذه المرة النائب أحمد الدعيج ، على ضرورة مناقشة موضوع تعيين أبناء الأسرة فى المناصب القيادية العامة فى بداية دور الانعقاد المقبل لمجلس الأمة ، بعد نحو شهرين تقريبا (١٥ أكتوبر) ، مشيرا إلى أنه سيتباحث مع زملائه النواب حول طرح الموضوع فى جلسة سرية أو علنية ، خاصة حينها ، حرصا على العلاقة المميزة بين الأسرة والمواطنين من جهة ، واحترام معايير الكفاءة وتكافؤ الفرص من جهة ثانية .

وهكذا ما بين اختتام مجلس الأمة الكويتى ، دور انعقاده الثالث من الفصل التشريعى التاسع ، فى الثلاثين من يونيو الماضى ، وانعقاد الدور الرابع والأخير من هذا الفصل يوم ١٥ أكتوبر المقبل . . يعيش الكويتيون «هدنة» مؤقتة مع هذا الموضوع الشائك فى ديوانياتهم ومجالسهم ، ومنتدياتهم العامة .

جريدة «الأهرام»

١٤ يوليو ٢٠٠١





أولويات سياسة إيران الخليجية ورسائل شمخانى الثالث

ثلاث رسائل حرص الأدميرال على شمخانى وزير الدفاع الإيرانى على إيصالها إلى العواصم الخليجية، التى زارها ضمن جولته الخليجية فى الأسبوع الماضى، وبدأها بالكويت، فى زيارة هى الأولى من نوعها لوزير دفاع إيرانى إلى الكويت، منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ م.

من خلال التصريحات التى أدلى بها شمخانى فى جولته الخليجية، والتى كررها، ربما بحذافيرها فى أكثر من مناسبة ولقاء ومؤتمر صحفى، نستطيع أن نستنتج ثلاث رسائل كان يحملها فى جعبته إلى تلك العواصم، تحدد أولويات إيران السياسية فى المنطقة، وتسعى حثيثا فى الدفع بها إلى دوائر صنع القرار بها.

الرسالة الأولى: هى إعلان رفض بلاده الشديد، ومعارضتها للوجود الأجنبى العسكرى فى منطقة الخليج، وتأكيد سياسة بلاده الدائمة التى لا تقبل التغيير، وهى الدعوة إلى خروج القوات الأجنبية من المنطقة.

فى هذا الصدد، قال الوزير الإيرانى إن البعض يعتقد أن المنطقة لن تنعم بالأمن والاستقرار إلا بوجود القوات الأجنبية معربا عن أمله فى أن ينجح التعاون الأمنى بين دول المنطقة فى وضع حد لذلك.

وشدد على أن بلاده تسعى إلى التوصل مع دول المنطقة إلى رؤية مشتركة تجاه التهديدات والمصالح الإقليمية.

وتابع: «نحن على استعداد تام للتعاون مع كل دول المنطقة، لأجل تعزيز الأمن والاستقرار، ولن نبخل بشىء فى هذا السياق»، وقال: «إذا كانت دول المنطقة تتطلع إلى استقرار حقيقى، فإن باستطاعتنا جميعا، ومن خلال الإرادة الواحدة والتعاون المشترك، التصدى لأى طرف يحاول العبث بأمن المنطقة أو تكرار مثل تلك الأحداث».



الرسالة الثانية، هي تبديد سوء الظن، وأجواء التوتر بين إيران ودول المنطقة، على خلفية الخط السياسى الإيرانى -المتشدد- حسب رؤية دول الخليج، واستمرار أزمة الجزر الثلاث بين إيران والإمارات، إضافة إلى إزالة الآثار السيئة التى تركها تصريح لمسئول إيرانى كبير قبل أسابيع، هدد فيها بأن إيران ستهاجم أبار النفط بدول الخليج بالصواريخ فى حالة توجيه ضربة عسكرية أمريكية إلى إيران!، وهو الأمر الذى أثار استياء شديدا بين الجانبين، وجعل دول الخليج تعود إلى سياستها الحذرة المليئة بالهواجس تجاه طهران .

الرسالة الثالثة والأخيرة التى حملها شمخانى فى جولته الخليجية، كانت تفعيل وتكريس التعاون الأمنى والعسكرى بين إيران ودول الخليج، ومحاولة إقناع دول الخليج بشراء أسلحة إيرانية الصنع، الأمر الذى يعيد تأهيل الدور الإيرانى بالمنطقة، ويدعم نفوذها ودورها الإقليمى .

وهنا قال شمخانى: إن بلاده تعتقد بإمكان التوصل إلى اقتناع موحد ومنسجم من خلال الحوار وإيجاد أطر أمن إقليمية بناء مع دول الخليج، موضحا أن فى إمكان دول المنطقة من خلال الإرادة الواحدة والتعاون المشترك التصدى لأى طرف يحاول تكرار ما حدث، فى إشارة إلى الغزو العراقى للكويت، ومضيفا أن السياسة الدفاعية لبلاده تشكل أولى الأولويات لطهران، وتابع: إننا سنستمر فى سعيينا هذا للوصول إلى أقصى ما يمكن من درجات الصداقة والتعاون مع دول المنطقة .

ويتساءل المراقبون: هل ينجح وزير الدفاع الإيرانى فى تحقيق أهدافه تلك من جولته الخليجية؟

ويجب بعضهم: إن مجرد قيامه بها يعتبر نجاحا، لأنه حرك المياه الراكدة فى المنطقة، وأثار التساؤلات حول اقتناع متجذر فيها بأنه لا غنى لها عن الوجود العسكرى الأجنبى، مستغلا بذلك الوضع الإقليمى الذى تنزايد فيه مشاعر العداء تجاه هذه



القوات بالمنطقة، فى ظل استمرار العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى
الأعزل، وعدم اتخاذ إجراءات جدية، وممارسة ضغوط مؤثرة، من حكومات المنطقة،
على الولايات المتحدة والدول الأوروبية - أكبر داعم لإسرائيل - وأهم موجود بالمنطقة
عسكريا، وأكثر مناوىء للوجود الإيرانى فيها!

جريدة «الأهرام»

٢٥ مايو ٢٠٠٢

